ISSUE 9 June 2020
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 9 يونيو 2020

القطاع الصناعي في ليبيا بين الأهداف والمنجزات والمشكلات والمشروعات المقترحة خلال الفترة (1980 – 2012)

د. نادية عبد الله التواتي
قسم الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم / قصر الأخيار
جامعة المرقب / ليبيا

Abstract

This paper addressed the most prominent milestones of the Industrial Sector career in Libya since the last four decades. This career, that reflects the government policies that this sector has undergone and that have been characterized by growth and positivity in some periods, was illustrated by the volume of employment and the ratios of the contribution to the local product and its revenues directed to the public treasury and its contribution to the provision of building materials for the Man-made River and others. However, the sector retreated from growth in other periods due to many problems related to the volume of investments or legal, financial, administrative and other procedures.

In addition, the paper reviewed the results of the evaluation conducted on factories and companies in the public sector and the recommendations thereon, through the resolution of the General People's Committee no. (72) of the year (2002) to dissolve the General Authority for Industrialization and refer its competencies to the Committees of Industry and Minerals of the districts, which is an important turning point in the process of industrialization in Libya, and the negative consequences of this decision represented in the suspension of many establishments as a result of the problems they were exposed to.

Furthermore, the paper listed some of the plans and proposals submitted by the authorities responsible for managing this sector. These proposals are related to the prospects for future industries in Libya and the economic and social development plan for the period of (2001-2005), as well as the production transformation plan for the same period. With regard to industrial development of the regions, the Industrial Research Center submitted a plan for each region separately for the period of (2008 - 2012).

المستخلص

تناولت هذه الورقة أبرز محطات مسيرة القطاع الصناعي في ليبيا منذ أربعة عقود مضت، هذه المسيرة التي تعكس السياسات الحكومية التي خضع لها هذا القطاع والتي اتسمت بالنمو والإيجابية في بعض الفترات، اتضحت من خلال حجم العمالة ونسب المساهمة في الناتج المحلي وإيراداته الموجهة للخزينة العامة ومساهمته في توفير مواد البناء للنهر الصناعي وغيرها، إلا أن القطاع تراجع عن النمو في فترات أخرى بسبب العديد من الإشكالات المتعلقة بحجم الاستثمارات أو بالإجراءات القانونية أو المالية والإدارية وغيرها.

كما استعرضت الورقة نتائج التقييم التي أجريت على مصانع وشركات القطاع العام والتوصيات بشأنها مروراً بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (72) لعام (2002) القاضي بحل الهيئة العامة للتصنيع وإحالة اختصاصاتها لجان الصناعة والمعادن التابعة للشعبيات، والذي يعتبر نقطة تحول ومنعطف مهم في مسيرة التصنيع في ليبيا، وما ترتب على هذا القرار من نتائج سلبية تمثلت في توقف العديد من المنشآت نتيجة المشكلات التي تعرضت لها.

وورد بالورقة أيضا سرد لبعض الخطط والمقترحات التي قدمتها الجهات القائمة على إدارة هذا القطاع، وهي مقترحات تعلقت بآفاق الصناعات المستقبلية في ليبيا وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة (2001 – 2005) وكذلك خطة التحول للإنتاج لنفس الفترة. وفيما يتعلق بالتنمية الصناعية للمناطق تقدم مركز البحوث الصناعية بخطة لكل منطقة على حدا وذلك للفترة (2008 – 2012).

مقدمة البحث:

انعكست السياسات والإجراءات الحكومية – باعتبارها أحد أهم العوامل البشرية المؤثرة في النشاط الصناعي – بشكل مباشر أو غير مباشر سلبا أو إيجابا على مسيرة التصنيع في ليبيا. فعلى الرغم ومن تحديد الأهداف والاستراتيجيات والسياسات العامة للقطاع الصناعي في البلاد التي اثمرت على العديد من التأثيرات الإيجابية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه قد واجهت القطاع العديد من المشكلات والصعوبات استمرت لسنوات عديدة، مما حذا بالجهات القائمة على القطاع – والتي هي بدورها متغيرة باستمرار – إلى تقديم العديد من الإجراءات والسياسات كمحاولات للرفع من قدرات هذا القطاع على الانتاج، إلا أن هذه المحاولات لم يكتب لها الاستمرار لقطف ثمارها بسبب الظروف التي طرأت على البلاد إبان العام 2011.

الأهداف الأساسية لاستراتيجيات التنمية الصناعية في ليبيا:

لقد حظيت خطط التنمية الصناعية خلال العقود الماضية بأولوية في خطط وبرامج وميزانيات التنمية الاقتصادية التي تبنت العديد من الأهداف، استطاعت تحقيق العديد منها بالرغم من المشكلات والمعوقات التي واجهت القطاع مثل انخفاض حجم الاستثمار منذ العام (1986) وانخفاض قيمة الموازنة التشغيلية المنفذة وعدم توفر البنية التحتية لمعظم المنشآت، وفيما يلي ملخصاً لأهم الاهداف التي تبناها القطاع الصناعي في ليبيا خلال الفترة (1980- 2012)، (الهيئة العامة للتصنيع، 2000، ص 1):

1- اتباع سياسة إحلال الواردات بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل أو الجزئي من السلع التي تلبي الحاجات الأساسية للمواطنين والتي اشتملت بشكل رئيسي على السلع الاستهلاكية وبعض السلع الوسيطة، ومما يحقق وفر في النقد الأجنبي.

2- خلق فرص عمل في المجالات الصناعية المختلفة والعمل على تكوين مهارات وخبرات فنية وطنية.

3- تحقيق التنمية المكانية المتوازنة بتوطين مشروعات صناعية في مختلف المناطق في حال توفر المقومات اللازمة لذلك. إضافة إلى تنويع انشطة ابناء المجتمع من خلال الانتشار الجغرافي الواسع للمصانع، (مجلس التخطيط العام، 2001، ص 2).

4- إنشاء المجمعات الصناعية الكبيرة والمصانع الكبيرة مثل مجمع الحديد والصلب ومجمع ابي كماش ومصانع تجميع الشاحنات والحافلات والجرارات. وكان الهدف من إنشاء هذه المجمعات هو زيادة أو تحقيق نسبة مقبولة من التصنيع المحلي في هذه الصناعات الاستراتيجية (اللجنة الشعبية العامة، شؤون الانتاج، 2004، ص1).

5- تنويع مصادر الدخل القومي بحيث يكون هذا القطاع الرافد الرئيسي لإيرادات الخزانة العامة بعد النفط (مجلس التخطيط العام، 2001، ص2). بمعنى آخر، تأهيل القطاع ليصبح أحد أهم الروافد المستقبلية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي (الهيئة العامة للتصنيع، 2000، ص1).

6- تنفيذ صناعات تعتمد على المواد الخام المحلية الطبيعية والمدخلات المحلية الأخرى. مثل المدخلات الهيدروكربونية ومدخلات مواد البناء كالحجر الجيري والطينات والسيليكا والمنتجات الزراعية وغيرها (اللجنة الشعبية العامة، شؤون الإنتاج، 2004، ص1)

7- تنويع هيكل الصادرات، من خلال مساهمة المنتجات الصناعية في تنمية الصادرات الوطنية.

8 - زيادة نسبة التصنيع المحلي والتشابك والتكامل الصناعي للقطاع.

9- من خلال إنشاء بعض الصناعات بالمشاركة كصناعة الشاحنات والحافلات والجرارات، بالإضافة إلى اقامة صناعات اخرى كالسلع المنزلية المعمرة والصناعات الالكترونية، يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلع والاستيعاب التدريجي للتقنيات الصناعية ومن ثم تصنيع هذه السلع، (اللجنة الشعبية العامة، شؤون الانتاج، 2004، ص1).

10 - تشجيع تكوين التشاركيات الصناعية في مختلف الأنشطة والمجالات الصناعية (اللجنة الشعبية العامة، شؤون الإنتاج، 2004، ص1).

11- الاهتمام بالتعليم والتدريب الصناعي وذلك عن طريق بنية ونظم التدريب والتعليم الصناعي (اللجنة الشعبية العامة، شؤون الانتاج، 2004، ص1).

12 – رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية للمنشآت الصناعية القائمة من خلال التعرف على المشكلات والمعوقات التي تواجه تحقيق المستهدفات وذلك بإجراء تقييم دقيق لأوضاع الشركات الصناعية (اللجنة الشعبية العامة، شؤون الانتاج، 2004، ص1).

الوسائل والسياسات العامة لقطاع الصناعة في ليبيا:

لقد حددت اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، في وقت سابق، الوسائل والسياسات العامة للقطاع لتحقيق الأهداف المرجوة بما يمكن من تلافي المشاكل والصعوبات وتوفير المناخ المناسب لها، وتتمثل هذه الوسائل والسياسات فيما يلي:

1- تنفيذ صناعات صغرى ومتوسطة من خلال القطاع الأهلي والتي تعتبر محدودة من حيث العدد والنوعية، مما يؤدي إلى استكمال الهيكل الصناعي القائم آنذاك والذي تغلب عليه الصناعات الكبيرة.

2- عدم الدخول في تنفيذ أي مشروع إلا بعد إعداد دراسة جدوى تفصيلية له والتيقن من جدوى تنفيذه.

3- التركيز على مساهمة أكثر فعالية للعمالة المحلية يمكنها من القيام بدور فعال سواء في مجال التنفيذ والتشغيل.

4 – استكمال المشروعات التي تحت التنفيذ وتصفية الالتزامات المتبقية على المشروعات المنتهية بما يهيئ الظروف المناسبة للقطاع لتنفيذ الخطط الانمائية المستقبلية.

5- مراجعة ومعالجة أوضاع الشركات بشكل دوري من الجوانب الفنية والاقتصادية وتحسين اقتصاداتها.

6- العمل على تكوين عناصر وطنية لتشغيل وصيانة المشروعات القائمة ولتصميم وهندسة المشروعات بما يخفض من حجم الاعتماد على الشركات الاستشارية الاجنبية وتخفيض حجم التكاليف الرأسمالية للمشروعات.

7- الاهتمام بالإدارة وحسن اختيار القيادات الإدارية للمنشآت والمؤسسات بما يمكن من نجاحها وتسييرها بشكل اقتصادي.

8- تحديد آلية التنفيذ المناسبة واسلوب التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع المستقبلية، (اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، 1999، ص120،119).

بالرغم من وضوح هذه الاهداف وأهميتها البالغة إلا أن هناك أسس لم تراعى بشكل كاف في خطط وبرامج التنمية الصناعية ومنها:

1- ضعف الاهتمام بدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمصانع.

2- لم يكن المنظور الاقتصادي هو الحاسم دائما في توطين الصناعة.

3- ضعف الاهتمام باعتبارات التكلفة والتركيز الشديد على الجانب الكمي في التصنيع.

4- إقامة العديد من المصانع التي لم يراعى فيها توفر المواد الخام المحلية بالقدر الكافي (مجلس التخطيط العام، 2001، ص 2).

إنجازات ومساهمات القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني الليبي:

ساهم القطاع الصناعي مساهمة واضحة لا يمكن اغفالها أو التغاضي عن ذكرها في الاقتصاد الوطني الليبي نوجزها فيما يلي:

1- بلغ حجم الاستثمار بشركات قطاع الصناعي (مع الاهلاك) نحو (4.9) مليار د.ل منها مبلغ (2.68) مليار د.ل لمشروعات الشركة الليبية للحديد والصلب وشركة الصناعات الكيماوية وشركتي الإسمنت كما يبلغ إجمالي ما تم إنفاقه ذاتيا

بنحو(0.5) مليار دينار ليبي اي بنسبة (10 %) من إجمالي حجم الاستثمار في حين يبلغ حجم الاستثمار (بدون الإهلاك) مبلغ (3.205) مليار د.ل.

2- ساهم القطاع الصناعي العام في سنة (2000) في خلق فرص عمل وصلت إلى نحو (62236) عاملا منهم عدد (59973) عاملاً وطنياً يمثلون نسبة (96%)، وعدد (2263) عاملاً وافداً أي بنسبة (4%) من إجمالي عدد العمالة. في حين بلغ عدد القوى العاملة بالشركات الصناعية التابعة للجنة الشعبية العامة (شؤون الانتاج)، وعددها (13) شركة (25286) عنصراً منهم (24061) عنصراً من القوى العاملة الوطنية بنسبة (95.2) وعدد (1225) عنصراً من غير الوطنيين وبنسبة (4.8%) من إجمالي القوى العاملة بها. وفي عام (2001) بلغ إجمالي عدد المشتغلين بقطاع الصناعات التحويلية العامة والأهلية (128234) عنصراً منهم (97462) عنصراً من الوطنيين وبنسبة (76%) بينما بلغ عدد العناصر غير الوطنية (30772) عنصراً وبنسبة (24%) من إجمالي عدد المشتغلين (الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد الصناعي (الصناعات التحويلية)،2001، ص 1).

كما ساهم القطاع في توفير حوالي (75) ألف فرصة عمل بصورة غير مباشرة من خلال الأنشطة الأهلية التي اعتمدت بصورة رئيسية على ما يوفره لها القطاع من مواد أولية ومستلزمات تشغيل، كما قام القطاع بصرف مرتبات وحصص إنتاج بلغت حوالي (4) مليارات د.ل، إلى جانب ما تم سداده إلى الضمان الاجتماعي والذي بلغ حوالي (600) مليون د.ل.

3- بلغت قيمة الانتاج المحقق عام (1985) مبلغ قدره (414.4) مليون د.ل ووصلت إلى مبلغ (1089) مليون د.ل عام (2000) بمعدل نمو مركب قدره (6.7%)، إلا أن عدم كفاية المبالغ المعتمدة من الموازنة التشغيلية أدى إلى حدوث توقفات طويلة في خطوط الإنتاج القائمة مما ترتب عليه فاقد كبير في قيمة الإنتاج حيث بلغ خلال الفترة (1996– 2000) مبلغ قدره (1853.572) مليون دينار ليبي. ويوضح الجدول والشكل رقمي (1) تطور قيمة الانتاج الصناعي خلال الفترة (2000 - 1985).

الجدول رقم (1) تطور قيمة الانتاج الصناعي في ليبيا خلال الفترة (1985 – 2000)

القيمة بمليون دينار ليبي

السنة	القيمة	السنة	القيمة
1985	414	1993	1073
1986	447	1994	952
1987	525	1995	884
1988	656	1996	818
1989	689	1997	1079
1990	774	1998	1121
1991	779	1999	1223
1992	859	2000	1089

المصدر: الهيئة العامة للتصنيع، الصناعة واقع وآفاق ،2000، ص3.

الشكل رقم (1) تطور قيمة الانتاج الصناعي في ليبيا خلال الفترة (1985 – 2000)

القيمة بمليون دينار ليبي

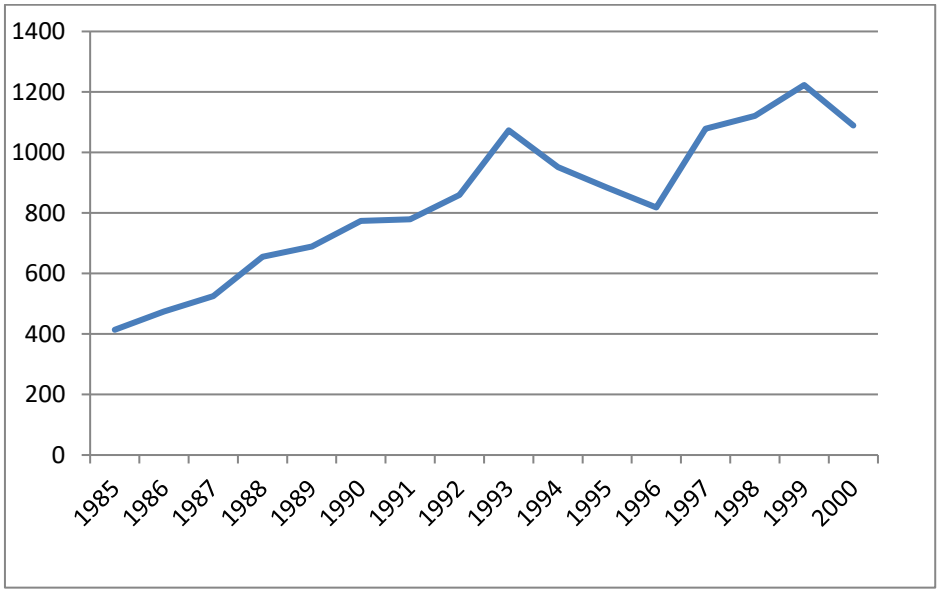

عمل الباحثة بناءاً على بيانات الجدول رقم (1).

4 – بلغت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي عام (1970) ما نسبته (1.9%)، وفي عام (1996) بلغت المساهمة نسبة (9.4%)، (الهيئة العامة للتصنيع، 2000، ص5)، أما في عام (1999) فقد ساهم القطاع بمبلغ قدره (861.1) مليون د.ل وبما نسبته (6.1%) من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفع معدل النمو الصناعي بنحو (10.8%) مقارنة بسنة (1998)، وخلال الفترة (1986 – 2000) ساهم القطاع بمبلغ قدره (9175.8) مليون د.ل (اللجنة الشعبية العامة، شؤون الانتاج، 2003، ص1).

5 – بلغت قيمة الصادرات عام (1985) مبلغ (4.6) مليون د.ل، في حين بلغت قيمة ما تم تصديره خلال عام (2000) مبلغ وقدره (76562) مليون د.ل، أي بمعدل نمو مركب قدره (21%)، ويوضح الجدول والشكل رقمي (2) قيمة الصادرات خلال الفترة (1985– 2000).

الجدول رقم (2) تطور قيمة الصادرات الصناعية خلال الفترة (1985 - 2000)

القيمة بمليون دينار ليبي

السنة	القيمة	السنة	القيمة
1985	4.6	1993	23.8
1986	2.6	1994	48.5
1987	4.9	1995	53.7
1988	12.1	1996	58.7
1989	11.0	1997	61.5
1990	11.4	1998	77.8
1991	11.4	1999	93.0
1992	24.8	2000	76.56

المصدر: اللجنة الشعبية العامة، الهيئة العامة للتصنيع، الصناعة واقع وآفاق،2000، ص2

الشكل رقم (2) تطور الصادرات الصناعية في ليبيا خلال الفترة (1985- 2000)
القيمة بمليون دينار ليبي

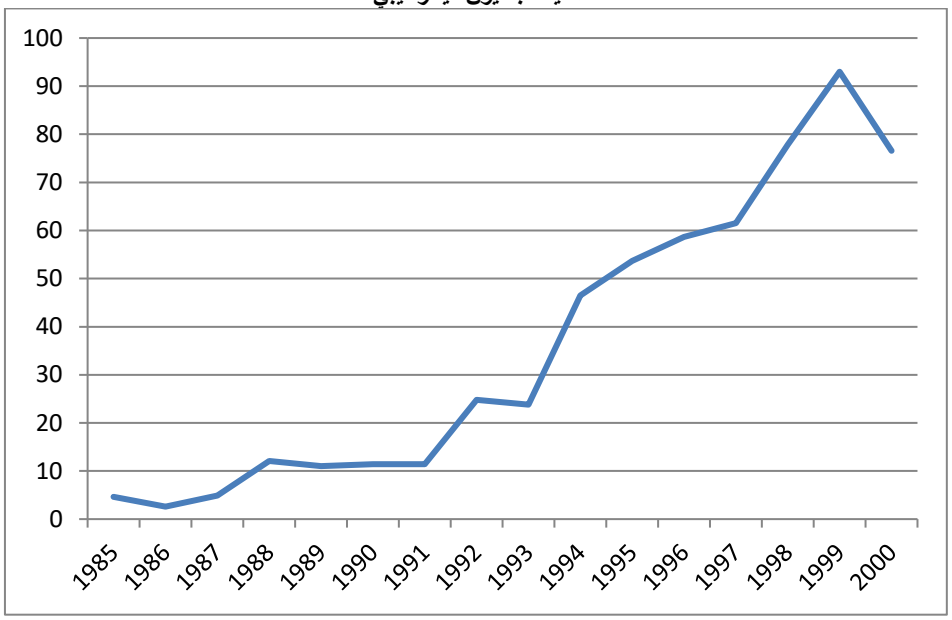

عمل الباحثة بناءا على بينات الجدول رقم (2).

6- في مجال الاستهلاك المحلي ساهم القطاع في إنتاج ما يصل إلى (300) سلعة تحقق نسبة تزيد عن (57%) من احتياجات المجتمع، وتوفر نحو (1) مليار دولار سنوياً في حالة استيرادها جاهزة، وذلك في حالة ما تم الإنتاج وفق المستهدفات.

7- في مجال القطاع المصرفي والتأمين ساهم القطاع في تدفق الاموال للمصارف الوطنية وزيادة حركة التداول من الحسابات الجارية وحسابات الودائع، وقد بلغت المبالغ المتداولة بالمصارف وفق آخر ميزانية معدة مبلغ (299) مليون د.ل، كما يلعب القطاع الدور الرئيسي في قطاع التأمين من خلال الوثائق الصادرة لشركات القطاع والتي تقدر قيمتها بنحو (2.5) مليار د.ل.

8 – في مجال الطاقة بلغت المبالغ المدفوعة في مجال استغلال الطاقة الكهربائية وزيوت ووقود حوالي (840) مليون د.ل.

9- في مجال النقل البري ساهم القطاع في توفير فرص عمل كبيرة من خلال استغلال سيارات النقل وتقدر المبالغ المدفوعة لنشاط النقل سواء كانت نقل منتجات جاهزة أو مواد ومستلزمات تشغيل حوالي (1.7) مليار د.ل.

10- في مجال النهر الصناعي ساهم القطاع بتغذية المشروع بمادة الإسمنت متوسط المقاومة للكبريتات حيث وصلت الكمية التي تم إنتاجها لهذ الغرض حوالي (6) مليون طن، كما ساهم القطاع في تمويل المشروع من خلال الرسوم المخصصة على واردات القطاع وخدماته، التي بلغت حوالي (466) مليون د.ل.

11 – ساهم القطاع بقدر كبير في تمويل الخزانة العامة من خلال ما قام بسداده في شكل ضرائب ورسوم جمركية بلغت حوالي (3.334) مليار د.ل وبمتوسط سنوي قدره (111.05) مليون د.ل، وعلى سبيل المثال قد بلغت المبالغ المدفوعة للخزانة

العامة سنة (1999) مبلغ (263) مليون د.ل، ويعد القطاع الرافد التالي لقطاع النفط لإيرادات الخزانة العامة. هذا بالإضافة إلى الأرباح التي حققتها الشركات والتي وصلت إلى حوالي (2) مليار د.ل.

تقييم وضع الشركات الصناعية:

- التقييم المبدئي للمصانع:

تم اجراء تقييم الشركات اعتماداً على بعض المؤشرات الاقتصادية والفنية المتوفرة عنها وتم التوصل إلى النتائج الآتية:

1 – ارتفاع معدلات الخسائر لبعض الشركات.

2- ضعف معدلات الإنتاج وتدني الكفاءة الإنتاجية حيث لم تتجاوز معدلات التشغيل نسبة (43%) من الطاقات المستهدفة.

3- ارتفاع حدة الصعوبات المالية وتزايد الخلل في الهياكل التمويلية.

4 – تضخم الشركات بعدد من العمالة الزائدة تقدر بنحو (11533) عنصراً يمثلون نسبة (22.7%) من إجمالي العمالة، ويبلغ إجمالي المبالغ المدفوعة لهذه العمالة في صورة مرتبات وخدمات إدارية ونقل وخدمات أخرى بنحو (43.3) مليون د.ل.

5- نشأت أغلب المصانع التابعة لقطاع الصناعة (القطاع العام) خلال فترة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات فهذا يعني انتهاء العمر الافتراضي لهذه الخطوط، كما لم يتم إجراء الإحلال والتطوير وأعمال الصيانة الشاملة التي تستهدف المحافظة على هذه الأصول لعدم توفر الموازنة التشغيلية اللازمة لذلك مما أدى إلى سوء حالتها الفنية، وقد نجم عن ذلك سوء حالة الخطوط وتعذر تشغيلها اقتصادياً وزيادة ساعات التوقف.. ويمكن تلخيص أثر ذلك للمصانع التي شملها التقييم والبالغ عددها (210) مصنعاً في النقاط التالية:

. يوجد عدد (43) مصنعاً ووحدة إنتاجية يتعذر تشغيلها اقتصادياً لسوء حالتها الفنية وتقادم التقنية المستخدمة وعدم قدرتها على المنافسة لانتهاء عمرها الافتراضي أو لإنتاجها سلع لا تتوفر فيها مقومات المنافسة.

. عدد (146) مصنعا ووحدة إنتاجية بعضها انتهى عمرها الافتراضي إلا إنها لاتزال بحالة جيدة ويمكن الوصول بها إلى مستويات التشغيل الاقتصادي في حالة إجراء بعض برامج الإحلال والتطوير اللازمة لها.

. عدد (21) مصنعا ووحدة انتاجية تشغيل بشكل اقتصادي ويمكن تطويرها.

- تقييم الوفر في النقد الاجنبي:

نظراً لاعتماد أغلب السلع التي ينتجها القطاع على مواد خام ومستلزمات إنتاج مستوردة من الخارج وبالتالي يتوقف ما يتم انتاجه منها على ما يخصص لها من نقد أجنبي لتوريد مواد إنتاجها، وهو الأساس لتقييم مدى الوفر الذي تحققه عملية

التصنيع المحلي لهذه المنتجات، حيث تم حساب التكلفة المتغيرة والتكلفة الكلية بالنقد الأجنبي لكل سلعة ومقارنتها مع سعر توريدها جاهزة واصلة الموانئ الليبية... وتم من خلال هذا التقييم التوصل إلى النتائج التالية:

بالمقارنة مع التكلفة المتغيرة: وهو عبارة عن الفرق بين سعر توريد السلعة جاهزة من الخارج واصلة للموانئ الليبية وقيمة التكلفة المتغيرة لإنتاج هذه السلعة بالنقد الأجنبي وتشمل (المواد الخام ومستلزمات التشغيل الموردة من الخارج، قطع الغيار، مواد التعبئة والتغليف)، حيث اتضح إنه من خلال تقييم عدد (244) سلعة أن عدد (214) سلعة تحقق وفر، وعدد (30) سلعة لا تحقق وفر.

. بالمقارنة مع التكلفة الكلية.. وهو عبارة عن الفرق بين سعر توريد السلعة جاهزة من الخارج واصلة للموانئ الليبية وقيمة التكاليف الكلية لإنتاج هذه السلعة بالنقد الأجنبي وتشمل (التكلفة المتغيرة مضافا إليها تكلفة العمالة الأجنبية وقسط اهلاك الآلات والمعدات)، حيث اتضح من خلال التقييم عدد (244) سلعة أن (208) سلعة توفر وفر و(36) سلعة لا توفر وفر.

تقييم المكون المحلي:

يوجد العديد من المنتجات الصناعية تعتمد بشكل جزئي على مدخلات محلية موجودة كمواد أولية أو كمنتجات لشركات أخرى، وبالتالي فقد كان هذا الأساس من أسس التقييم محل اهتمام في تقييم المنتجات بحيث يمكن معه التعرف على نسبة المدخلات المحلية بكل سلعة وكذلك السلع الضرورية التي تنتجها المصانع ومدخلاتها بما يمكن من اقتراح اقامة مصانع جديدة تقوم بتصنيع هذه المدخلات لتزيد من نسبة المكون المحلي في المنتجات المحلية..

. (9) سلع تعتمد على المكون المحلي بنسبة (100%).

. (38) سلعة تعتمد على مكون محلي يزيد على (70%).

. (135) سلعة تعتمد على مكون محلي يزيد على (30%).

. (94) سلعة تعتمد على مواد مستوردة، (الهيئة العامة للتصنيع، 2000، ص7).

المشاكل والصعوبات التي تواجه القطاع الصناعي في ليبيا:

تعرضت مسيرة القطاع الصناعي للعديد من الصعوبات والمشكلات أسهمت بشكل ملحوظ في انخفاض معدلات نموه وتدني قدرته على الأداء يمكن إبرازها في النقاط التالية:

1- مخصصات النقد الاجنبي:

أدى عدم كفاية الموازنات التشغيلية إلى صعوبة امكانية استغلال الطاقة المتاحة وتحقيق مستهدفات الانتاج، كما أدى عدم تخصيص موازنة لبرامج الإحلال والتطوير إلى زيادة سوء الحالة الفنية للآلات والمعدات وكثرة التوقفات وارتفاع تكلفة

الصيانة، هذا إلى جانب تعدد الإجراءات بالتخصيص والاعتماد والإفراج وفتح الاعتمادات والمرور بالعديد من القنوات التي تستغرق فترات طويلة جداً.

2- مشاكل التسويق:

تواجه المنتجات الوطنية مشكلة منافسة حادة، وذلك في ظل إغراق السوق بالمنتجات المستوردة المنافسة للإنتاج الوطني، وتعتبر المنتجات الوطنية هي الجانب الأضعف في هذه المنافسة للأسباب الآتية:

التسعيرة الجبرية والتي تعتمد على تحديد تكلفة المنتج وإضافة هامش ربح محدد وهو ما لا ينسجم مع ما يواجهه الإنتاج الوطني من منافسة، وامكانيات التوريد بأسعار صرف مختلفة الامر الذي يتطلب إعطاء الإدارة المرونة الكافية لممارسة صلاحياتها وفقا لاقتصاديات الشركات وظروف المنافسة.

تخضع معظم المنتجات الوطنية لقنوات توزيع محددة وهذه القنوات لا تمتلك القدرة المالية الكافية بما يمكنها من استيعاب كافة الانتاج وسحب الكميات المخصصة لها، بالإضافة إلى فقدان الصلة المباشرة مع المستهلك، وبالتالي عدم انعكاس رأيه على المنتجات وتطويرها وعزوف الكثيرين عن المنتجات الوطنية خاصة في ظل إغراق السوق بالمنتجات المستوردة المنافسة.

3- الإجراءات المصرفية:

وفقا للتغيرات التي تطرأ على سعر الصرف فإن اعتماد الشركات الوطنية على الجهاز المصرفي في تمويل وارداتها ازداد بشكل ملحوظ، الأمر الذي لم يواكبه زيادة التسهيل في الإجراءات.

4- عدم استقرار سعر الصرف:

إن عدم استقرار سعر الصرف ووجود أكثر من سعر أدى إلى تكبد الشركات خسائر مباشرة زادت من الاضرار الكثيرة التي الحقها قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (242) لسنة (1429) ميلادية والتي أدت إلى ارتفاع تكلفة المنتجات الصناعية، إلى جانب عدم واقعية فتح اعتمادات الاستيراد بالسعر الخاص وتحصيل قيمة الصادرات بسعر الصرف الرسمي.

5- ضرائب الشركات:

حددت المادة (102) من قانون ضرائب الدخل رقم (64) لسنة (1973) سعر ضريبة الشركات سنويا على النحو التالي:

* العشرة آلاف دينار الأولى .....(20%).

* العشرين ألف دينار التالية.....(25%).

* الثلاثين ألف دينار التالية.....(30%).

* الأربعون ألف التاليــة.....(40%).

* الخمسون ألف دينار التالية.....(45%).

* ما زاد على مائة وخمسون ألف دينار...(60%).

قد تتناسب هذه الشرائح مع الظروف الاقتصادية وقت صدور القانون نظراً لصغر الاستثمارات والأرباح المتوقعة منها، إلا إنها لا تتناسب مع الاستثمارات القائمة والتي أصبحت بمئات الملايين، حيث تؤدي هذه إلى حصد معظم نتائج أعمال القطاع لمصلحة الضرائب.

كما أن إلغاء المادة (103) من القانون المذكور والتي تنص على أن يستنزل (30%) من الضريبة التي تستحق على الشركات المساهمة الليبية بشرط أن تكون قائمة بالالتزامات المقررة عليها في هذا القانون، هذا الإلغاء زاد من وقع الأمر على شركات القطاع العام والتي لا يمكنها التهرب من الضرائب بعكس القطاع الأهلي كما إن المعاملة الضريبية لحصة المنتجين وفقا لقرار لا يمكنه إلغاء قانون الضرائب، وبالتالي أصبح هناك نوع من الازدواجية أدت إلى فقدان الهدف التحفيزي لهذا القرار. ومن ناحية اخرى فإن الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية الذي منحه قانون الميزانية، كان في حقيقته ووفقاً لنصوص القانون تأجيلا للدفع وليس إعفاء وبالتالي لم يلغ تأثير هذه الضرائب والرسوم على التكلفة.

6 – ضريبة الانتاج:

تبلغ هذه الضريبة من (5% إلى 20%) من إجمالي تكلفة المنتجات بما يشكل عائقاً كبيراً أمام الوصول إلى سعر تنافسي للمنتجات الوطنية.. ويفضل اتباع الإجراء المناسب للتنمية الوطنية وهو إلغاء هذه الضريبة ورفع ضريبة الاستهلاك.

7 – الديون:

تعاني معظم الشركات بالقطاع العام من حجم المديونية وعدم الالتزام بالسداد خاصة تلك الديون المتعلقة بالجهات التي تمول من الخزانة، وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل القطاع لحصر ومطابقة هذه الديون مع أمانة المالية، وإحالة محاضر الاتفاق حول الإجراءات التنفيذية لأمانة المالية لغرض إجراء التسويات اللازمة إلا أن الإجراءات الفعلية لم تجد طريقها للتنفيذ.

وقد بلغت ديون الشركات لدى الخزانة العامة بتاريخ (1996/12/31) مبلغ (135660201) دينار ليبي، وتطالب الخزانة شركات القطاع بمثل هذا المبلغ تقريباً إلا أنه يتضمن حوالي (50%) غرامات تأخير، في حين أنه وفقاً للتشريعات النافذة لا تستطيع الشركات تحميل ديونها اي غرامات تأخير الأمر الذي ساهم في تعثر السيولة المالية للشركات ومزيد من الخسائر بسبب عدم قدرتها على الايفاء بالتزاماتها.

8 – تعدد نظم الرقابة:

تخضع شركات القطاع الصناعي العام إلى مجموعة من الاجهزة والجهات الرقابية مثل الجهة المشرفة (أمانة أوهيئة) – الجمعية العمومية – لجان المراقبة – المراقب المالي – القوافل الثورية – لجان التطهير – الجهاز الشعبي للرقابة والمتابعة الشعبية.

وتؤدي هذه الجهات نفس العمل مما يستنزف جزء كبير من وقت وجهد الأجهزة التنفيذية بها لتوفير البيانات والمستندات...الخ.

9 – الرسوم والإجراءات الجمركية:

تخضع واردات الشركات من المواد الخام ومستلزمات التشغيل لرسوم جمركية تبدأ من (15%) وتتدرج إلى نسب عالية في بعض الاحيان وبالرغم من أن بعض الشركات تقوم بتصدير منتجاتها إلا أن تلك الرسوم التي تم دفعها لا يتم استردادها فعلياً هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الإجراءات الجمركية تعودت ومنذ فترة طويلة على سياسة الاستيراد وبالتالي عدم ملاءمة تلك الإجراءات لعمليات التصدير وما ينجم عنها من تأخير يضر بمصالح وسمعة الشركة المصدرة.

10 – ارتفاع تكاليف المواد والخدمات الوسيطة:

يعاني قطاع الصناعة من ارتفاع اسعار الخدمات والمنتجات المحلية والمبنية على أسس غير علمية وخارجة عن المعايير العالمية، ويمكن إبراز بعض هذه السلع والخدمات في الآتي:

* – تكاليف الطاقة (كهرباء / الزيت الثقيل والخفيف / غاز).

* – إتاوات المحاجر وخاصة المحاجر الكبيرة.

* – منتجات مجمع رأس الانوف مثل الاتيلين والبولي اتيلين.

* – ارتفاع تكاليف النقل الداخلي بسبب الاحتكار بالمخالفة للتشريعات النافذة .

11– غياب المرونة في التشريعات القائمة:

إن عدم اقتصار إلزام الشركات العامة بالقوانين والتشريعات النافذة على الجوانب العامة والتنظيمية فقط وانسحابها إلى الجوانب التفصيلية والتنفيذية، واعتبارها كأنها جهاز الدولة أفقد هذه الشركات المرونة والقدرة على اتخاذ القرار في الوقت المناسب، وبالشكل الذي يخدم أغراض الشركة ويمكن إبراز بعض هذه التشريعات في الآتي:

– الالتزام بالقانون رقم (15) بشأن نظام المرتبات حد من قدرة الإدارة على تحفيز العاملين.

– بعض نصوص قانون العمل تحاكي بعض نصوص قانون الخدمة المدنية وبالتالي تضيف قيوداً على حرية الإدارة في اتخاذ القرار في مجالات العمل والاستخدام وفقاً لاحتياجاتها وظروفها ومعدلات أداء العاملين بها.

– بعض الاجراءات والاحكام القضائية تؤسس أحيانا على قانون الخدمة المدنية باعتبار أن الشركات العامة مملوكة للدولة رغم انها مؤسسة كشركات مساهمة وفقاً لأحكام القانون التجاري وبالتالي كان هناك العديد من الأحكام القضائية التي كبدت هذه الشركات خسائر مالية كبيرة دون وجه حق.

12- عدم وجود لوائح خاصة بالشركات:

إن عدم وجود لوائح تنظيمية وإدارية ومالية وتجارية خاصة لدى معظم لدى معظم الشركات (بل لكل شركة على حدة) معتمدة بشكل أساسي على القانون الأساسي للشركة كان له أثر كبير في الحد من قدرة الإدارة على اتخاذ الكثير من القرارات المهمة وخاصة في المجالات التجارية كالتصدير والاستيراد ومتابعة حركة الأسواق ويرجع ذلك إلى تكبيل هذه الشركات بمجموعة من القرارات التي سلبت اختصاصات الإدارة الكاملة منها وأسندتها إلى جهات إشرافية أخرى وذلك مثل:

*- اللائحة المالية للشركات التي تطبق بشأنها مقولة شركاء لا أجراء.

*- اللائحة الإدارية للشركات المملوكة للمجتمع.

*- لائحة الايفاد وبدل المبيت.

*- لائحة الجزاءات.

13 – علاقة الإدارة بالعاملين (المنتجين سابقا):

تعتمد معدلات الأداء الاقتصادي على الوفر المحقق نتيجة لكفاءة العاملين الأمر الذي يتطلب زيادة الضغط على العاملين لتحقيق الوفر المستهدف، والذي يعود بدوره على زيادة حصة العاملين في إنتاجهم. وفي إطار اختيار العاملين للإدارة وتسلطهم عليها فإن الأمر يتطلب توضيح العلاقة بين الإدارة والمنتجين في شكل تشريع يضمن عدم تضارب الاختصاصات وأداء دور كل منهم على الوجه المطلوب.

14 – المساهمات المالية والعينية:

تتعرض شركات القطاع لضغوط شديدة من كافة الجهات الشعبية والعامة بشأن صرف بعض الهبات والمساعدات أو المساهمات، الأمر الذي يعتبر تجاوزاً للتشريعات النافذة ويشكل عبئا إضافيا على تكاليف الإنتاج وبالتالي أسعار بيع مرتفعة وما يلحق ذلك من أضرار على الشركات إضافة إلى ما تتعرض له من مساومات من قبل تلك الجهات. (الهيئة العامة للتصنيع، 2000، ص 2 -7).

إعادة هيكلة الشركات العامة الصناعية:

لتفهم سياسات الدولة في مجال اعادة هيكلة الشركات العامة الصناعية من المفيد ان نتناول تقييمين مهمين يوضحان أوضاع هذه الشركات:

أولهما: تقييم أجراه مجلس التخطيط العام بشأن أوضاع الشركات الصناعية العامة، حيث شمل تقرير اللجنة المشكلة بقرار أمين مجلس التخطيط العام رقم (4) لسنة (2001) (1369و.ر)، بشأن تقييم عدد من الشركات الصناعية العامة الصادر بتاريخ (2002/6/1)، أوضاع (17) شركة صناعية عامة، في مختلف النشاطات الصناعية، وفيه اعتمد فريق الدراسة على ما قام بتوفيره من مؤشرات، مستنداً في ذلك على الدراسات التي أجريت على هذه الشركات، وما تم الاطلاع عليه من

تقارير ودراسات توفرت لدى مجلس التخطيط العام، فضلاً عن البيانات الواردة في تقارير جهاز التفتيش والرقابة الشعبية، بالإضافة إلى البيانات التي قام الفريق بتجميعها من مختلف المصادر ومن إدارات هذه الشركات الصناعية، والتي كانت أهم مصادرها القوائم المالية المتوفرة عن هذه الشركات. وهذه الشركات موضحة بالجدول رقم (3) التالي:

الجدول رقم (3) الشركات الصناعية العامة التي تم تقييمها من قبل مجلس التخطيط العام (2002)

الرقم	اسم الشركة	الموقع	تاريخ التأسيس
1	شركة الشاحنات والحافلات	طرابلس (تاجوراء)	1976
2	الشركة الليبية للجرارات	طرابلس (تاجوراء)	1977
3	الشركة الوطنية للمقطورات	طرابلس (تاجوراء)	1980
4	الشركة العامة للإلكترونات	طرابلس (تاجوراء)	1976
5	الشركة العامة للصناعات الكيماوية	ابي كماش	1978
6	الشركة العامة للخردة	مصراتة	1990
7	الشركة الوطنية للمنسوجات	طرابلس (جنزور)	1979
8	الشركة العامة للمطاحن والاعلاف	طرابلس	1973
9	الشركة العامة للدائن والاسفنج الصناعي	طرابلس	1979
10	الشركة العامة للتبغ	طرابلس	1972
11	الشركة الوطنية للصابون ومواد التنظيف	طرابلس	1976
12	الشركة الوطنية لصيد وتسويق الاسماك	زوارة	1974
13	الشركة العربية للإسمنت	المرقب	1973
14	الشركة الليبية للحديد والصلب	مصراتة	1991
15	شركة أمان للإطارات والنضائد	طرابلس (تاجوراء)	1976
16	شركة المعمورة لصناعة المواد الغذائية	الزاوية	1979
17	الشركة الوطنية لصناعة المواسير	طرابلس (تاجوراء)	1968

المصدر: مجلس التخطيط العام، تقرير اللجنة المشكلة بقرار أمين مجلس التخطيط العام رقم (4) لسنة 1369و.ر(2001) بشأن تقييم عدد من الشركات الصناعية العامة، 2002، ص5.

ونظراً لعدم تجانس الشركات المدروسة، فقد تم تصنيف هذه الشركات وفقاً لأهميتها وطبيعة نشاطها، وتتحدد أهمية الشركة وفقا للمعايير التالية:

1 – حجم الاستثمارات المنفذة بالشركة.

2 – حجم القوى العاملة.

3 – أهمية السلعة المنتجة من الناحية الاستراتيجية.

وبناء على هذه المعايير فقد أمكن تقسيم الشركات التي تمت دراستها إلى ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى تحتوي على الشركات الأكبر حجما بالمقارنة بالشركات الاخرى، وهي ذاتها الشركات التي أوصى التقرير بالإبقاء عليها كشركات عامة، وتتخذ إجراءات لتحسين أوضاعها وهي:

1 – الشركة الليبية للحديد والصلب.

2 – الشركة العامة للصناعات الكيماوية.

3 – الشركة العامة للإسمنت.

4 – الشركة الوطنية العامة للمطاحن والأعلاف.

وتشكل هذه الشركات تلك التي تستحوذ على حجم كبير من الاستثمارات وتوفر فرص عمل لعدد كبير من القوى العاملة، كما إنها تنتج سلعاً ذات أهمية استراتيجية.

أما المجموعة الثانية من الشركات فتتضمن تلك الشركات التي تحتل الترتيب الثاني من حيث الحجم، وتتكون من مجموعة الصناعات التجميعية، ولا ترقى منتجاتها إلى مستوى الصناعات الاستراتيجية بالمقارنة بمنتجات المجموعة الأولى، وتتكون من الشركات التالية:

1- شركة الشاحنات والحافلات.

2 – الشركة الليبية للجرارات.

3- الشركة العامة للمقطورات.

4- الشركة العامة للالكترونات.

5 – شركة أمان للإطارات والنضائد.

وقد أوصت اللجنة بإعادة النظر في اثنتين منها وهما شركة الشاحنات والحافلات والشركة الوطنية للمقطورات، وتتصف الشركتان بكونها شركتين توجد بهما مشاركة أجنبية في رأس المال، حيث يمتلك الجانب الوطني ممثلاً في (الهيئة العامة للتصنيع) (75%) من رأس المال، بينما يمتلك الشريك الإيطالي ممثلاً (شركة كلابرايزي، وشركة ايفكو) (25%) من رأس مالها. وهما صناعتان تجميعيتان ومتكاملتان، حيث يرتبط الإنتاج بالشركة الوطنية للمقطورات بإنتاج شركة الشاحنات والحافلات، وعليه فان الإجراءات المقترحة لمعالجة أوضاع الشركتين وإعادة النظر فيها متقاربة.

أما المجموعة الثالثة فتشتمل على بقية الشركات الصناعية التي تمت دراستها وتقييمها وتشترك هذه الصناعات في كونها أقل أهمية من منظور الاقتصاد الكلي، نظراً لأن منتجاتها يمكن مزاولتها من قبل القطاع الأهلي. غير أن هذه الشركات توفر فرص عمل لعدد كبير من المنتجين وقد تراكمت بها الاستثمارات عبر الزمن الأمر الذي يستوجب التوقف عند هذه الصناعات والبحث عن حلول للمشاكل التي تعاني منها، وتتكون هذه المجموعة من الشركات التالية:

1 – الشركة العامة للدائن والإسفنج الصناعي.

2 – شركة المعمورة للصناعات الغذائية.

3 – الشركة الوطنية لصيد وتسويق الأسماك.

4- الشركة العامة للخردة.

5 – الشركة الوطنية للصابون ومواد التنظيف.

6 – الشركة الوطنية للمنسوجات.

7 – الشركة الوطنية لصناعة المواسير (إترنيت).

8 – الشركة العامة للتبغ.

كما أوصت اللجنة باتخاذ اجراءات من شأنها التخلص من بعض الشركات الصناعية وتصفيتها لجملة من الأسباب:

1- تكلفة الفرصة البديلة العالية للاستثمار فيها.

2 – التكلفة الباهظة للحماية التي يوفرها المجتمع لهذه الشركات، كأن تكون التكلفة الاجتماعية لاستمرار هذه الشركات أكبر من المنفعة الاجتماعية.

3- الوفر الاقتصادي الذي يحققه المجتمع نتيجة للبحث عن أساليب جديدة لتوفير السلعة التي تتخصص في إنتاجها هذه الشركات.

ولهذه الاعتبارات مجتمعة توصي اللجنة بتصفية الشركة الليبية للجرارات، حيث أوضحت نتائج تقييم هذه الشركة انها متخصصة في تجميع الجرارات، ومحركات الجرارات، وهي شركة مشتركة برأس مال وطني بنسبة (66%) ومشاركة أجنبية بنسبة (34%). وقد تميزت أوضاع هذه الشركة بالآتي:

1- تدني الإنتاج المحقق بالشركة وعدم القدرة على تحقيق المستهدفات المخططة.

2 – ارتفاع تكاليف الانتاج.

3 – تحقيق خسائر متتالية تجاوزت ما نسبته (76%) من رأس المال.

4 – النقص الحاد في السيولة لدى الشركة.

5 – ارتفاع تكلفة منتجات الشركة بالمقارنة بالاستيراد الجاهز.

6- تدني القيمة المضافة لإنتاج الشركة.

7- الاعتماد شبه الكلي على مستلزمات الانتاج المستوردة، وعدم القدرة على إحلال بعض المستلزمات ببديل محلي.

8 – عدم قدرة الشركة على منافسة المنتجات المستوردة، وتضاءل إمكانية القدرة على المنافسة مستقبلا في ظل الإجراءات الاقتصادية الجديدة المعتمدة.

كما يلاحظ ان القيمة المضافة التي تساهم بها العملية الإنتاجية بالشركة لا تشكل قدراً مهماً في القيمة المضافة لقطاع الصناعة بصفة عامة. ولتنفيذ توصية اللجنة يتم تشكيل لجنة تصفية وفقا للإجراءات القانونية المتبعة. (مجلس التخطيط العام، 2002، ص 39).

ثانيهما: شكل مؤتمر الشعب العام بقراره رقم (15) لسنة (1369 و.ر) (2001) لجنة برئاسة أمين مجلس التخطيط العام لتقييم الشركات والمشروعات العامة الإنتاجية والخدمية ومشروعات استثمارات النهر الصناعي، وقد انبثق عن هذه اللجنة عدد من اللجان الفرعية تولت دراسة وتقييم أوضاع الشركات العامة الصناعية وتوصلت اللجنة إلى النتائج التالية:

1 – تدني العائد على الاستثمارات في معظم الشركات العامة الصناعية.

2- تدني مستوى التشغيل.

3- ارتفاع درجة الاعتماد على المواد الخام ومستلزمات التشغيل المستوردة.

4- عدم القدرة على تغطية كامل احتياجات الاقتصاد الوطني من السلع.

5- تضخم الملكات الوظيفية.

6- عدم الاستقرار الإداري، وضعف القيادات الإدارية في بعض الشركات.

ووردت عن اللجنة العديد من التوصيات نجملها فيما يلي:

1 – شركات يُرى الإبقاء عليها في شكل (شركات عامة) واتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة أوضاعها، وتحسين اقتصاديات التشغيل بها.

2 – شركات مشتركة يعاد النظر في أوضاعها بما يكفل تطوير اتفاقيات المشاركة والدفع بها وتفعيل دور الشريك الأجنبي في الإدارة والتشغيل والتسويق.

3 – شركات تتم اعادة هيكلتها من خلال تمليك بعض مصانعها ووحداتها الإنتاجية، والتصرف فيها إما بالتصفية أو بتغيير طبيعة نشاطها.

بناءاً على ما سبق، وبهدف توسيع قاعدة الإشراف والمتابعة لأعمال الشركات العامة الصناعية والمواقع الصناعية وإعادة تفعيل دور المصانع في التنمية الاقتصادية، صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (72) لسنة (1370 و.ر) (2002) بتاريخ (1370/8/21 و.ر) بشأن حل الهيئة العامة للتصنيع، وأيلولة اختصاصاتها للجان الشعبية للصناعة والمعادن والطاقة بالشعبيات، ونقل تبعية بعض الشركات والمصانع والوحدات الانتاجية للشعبيات، وتمت الإجراءات التالية:

1- تشكيل لجنة للإشراف والمتابعة، انبثقت عنها عدة لجان للجرد والتقييم والتسليم، وقد أنهت اللجان أعمال الجرد والتقييم والتسليم للشركات والمصانع للشعبيات وذلك على الوجه الآتي:

* – تسليم (18) شركة عامة صناعية للشعبيات خلال الفترة (9- 18 /9/ 1370 و.ر)، بموجب محاضر تسليم واستلام اشتملت على كافة البيانات الإدارية والمالية والفنية.

* – تسليم عدد (108) مصنعاً و (18) شركة التابعة للهيئة العامة للتصنيع (المنحلة) للشعبيات بموجب محاضر تسليم واستلام تضمنت كافة البيانات الإدارية والمالية والفنية خلال الفترة (19 /9 – 26/ 12/ 1370و.ر) (2002).

* – تم الانتهاء من إظهار أصول وخصوم المصانع التي نقلت للشعبيات في (8/31/ 1370 و.ر) (2002)، إضافة لاستكمال مراجعة واعتماد المراكز المالية لتلك المصانع.

2 – روعي فيما يتعلق بتسليم المصانع والوحدات الانتاجية ومراكز التوزيع للشعبيات أن تكون خالية من أي التزامات كانت.

وبتاريخ (2002/11/4) استعرضت أمانة اللجنة الشعبية العامة نتائج لجنة التقييم السابقة وخلصت إلى تكليف شؤون الإنتاج باتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة بالخصوص، وعلى ضوء الأوضاع المالية للشركات وطبيعة نشاطها ووضعية المصانع التابعة لها، رؤي تصنيف الشركات الصناعية بشكل عام إلى ثلاث مجموعات وفقاً لمقدراتها المالية والفنية، بما يمكن من النهوض بها وتحسين المقبول منها وتطويرها، والمجموعات هي:

المجموعة الأولى: تضم الشركات التي تعتبر أوضاعها المالية مقبولة، وكذلك الشركات المنقول منها مصانع وقادرة على استيعاب الالتزامات المترتبة على نقل تبعية تلك المصانع إلى الشعبيات مع إمكانية استمرار نشاطها، وهي:

1- الشركة العامة للإلكترونات.

2- الشركة الوطنية العامة للمشروبات.

3- الشركة العامة للأثاث.

4- الشركة العامة للأنابيب.

5- الشركة الوطنية العامة للمطاحن والأعلاف/ طرابلس.

6- الشركة العامة للأسلاك والمنتجات الكهربائية.

7- الشركة العامة للصناعات الكيماوية.

8- شركة أمان للإطارات والنضائد.

9- شركة الصناعات الكهربائية والمنزلية.

10- الشركة العربية لتصنيع وتعبئة المشروبات.

11- الشركة العربية للإسمنت.

12- الشركة العامة للتبغ.

13- الشركة الليبية للحديد والصلب.

14- شركة الشاحنات والحافلات.

15- الشركة العامة للخردة.

16- الشركة العامة لصناعة اللدائن والاسفنج الصناعي.

17- الشركة الوطنية لصناعة المواسير.

18- الشركة الوطنية للمقطورات.

المجموعة الثانية: تعتبر أوضاعها المالية ضعيفة ومراكزها المالية مثقلة بالتزامات متعددة وسوف تتأثر أوضاعها بعد نقل بعض مصانعها إلى الشعبيات، وتحتاج إلى دعم ومساندة حتى يمكنها الاستمرار، وهذه الشركات هي:

1- الشركة الوطنية للمنسوجات.

2- الشركة الوطنية العامة للغزل والنسيج.

3- الشركة العربية للصناعات الهندسية.

4- شركة الإسمنت الليبية.

5- الشركة الليبية للجرارات.

المجموعة الثالثة: تضم الشركات التي تعتبر أوضاعها المالية الحرجة، ولن تتمكن من الاستمرار في مزاولة نشاطها عند تحميلها بالتزامات المصانع المنقولة منها، وتوجد صعوبة في استمرار نشاطها وفق الظروف المتاحة، وهذه الشركات هي:

1- شركة المعمورة للمواد الغذائية.

2- الشركة العامة للمنتجات والصناعات الجلدية.

3- شركة التنمية الوطنية.

4- شركة المطاحن الوطنية / بنغازي.

5- الشركة الليبية لصناعة مواد البناء.

6- الشركة الوطنية للصناعات الغذائية.

7- الشركة الوطنية للصابون ومواد التنظيف.

وعليه تم الشروع في تنفيذ اجراءات اعادة الهيكلة والتأهيل لهذه الشركات ومنها:

- شركات المجموعة الأولى:

* - الاهتمام بأنظمة التكاليف ومباشرة تكون الاطر الفنية اللازمة لإعداد ومتابعة هذه الانظمة فضلا عن دراسة ومتابعة تكلفة العمل وتخفيضها من خلال تشجيع القوى العاملة الزائدة للانخراط في الانشطة الاقتصادية الفردية والتشاركية ومنحها القروض اللازمة من قبل صندوق التحول للإنتاج.

* - تفعيل دور الجمعيات العمومية، ولجان المراقبة، وتمكينها من اداء دورها، وفقا لأحكام القانون التجاري والتشريعات النافذة واختيار الكفاءات والخبرات المؤهلة لشغل الوظائف القيادية.

* - التخلص من الانشطة الخدمية والتسويقية التي تثقل كاهل الشركات وإسنادها للقطاع الأهلي.

* - تشكيل لجنة مشتركة بين شؤون الإنتاج وأمانة اللجنة الشعبية العامة للمالية للإجراء المقاصة اللازمة لديوان الشركات في ذمة الخزانة والجهات العامة ، والعكس.

* - إعطاء المرونة الكافية فيما يتعلق بتسعير المنتجات بما يكفل التسويق ومعالجة المخزون العام المتراكم.

- شركات المجموعة الثانية: تتم دراسة سبل معالجة أوضاع هذه الشركات وذلك من خلال تخصيص بعض المبالغ المالية التي تعادل الالتزامات المترتبة عن نقل المصانع التابعة لها للشعبيات بما يساعدها على استمرارية نشاطها وتطوير منتجاتها وذلك من خلال اللجنة المشكلة لهذا الغرض.

- شركات المجموعة الثالثة: تجري دراسة تصفية شركات هذه المجموعة وذلك من خلال تخصيص بعض المبالغ المالية لتسوية التزاماتها أو تحميلها على الخزانة العامة ، ونقل المصانع التابعة لها للشعبيات الواقعة في نطاقها.

وعليه يتم التنسيق مع كل من الهيئة العامة لتمليك الشركات والوحدات الاقتصادية العامة، والشركات بشأن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقييم المصانع والوحدات الإنتاجية المنقولة للشعبيات، وتمليكها طبقا للتشريعات النافذة، (شؤون الانتاج، الملف الصناعي، 2003، ص 39- 45).

النشاط الصناعي والحالة التشغيلية للشركات والمصانع والوحدات الإنتاجية التابعة للشعبيات (سابقا):

من المهم الاطلاع على أوضاع النشاط الصناعي للوحدات التي آلت تبعيتها للشعبيات للوقوف على أهم نتائج قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (72) لسنة (2002)، وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى تقرير الجهاز التنفيذي للتنمية والاستثمار الصناعي حول الحالة التشغيلية للمصانع ومتطلبات التشغيل الصادر في عام (2004)، الذي يستعرض ملخص للموقف التشغيلي للمصانع التابعة للشركات المركزية وتلك التابعة للشعبيات، وأهم أسباب توقفها ومقترحات لإعادة تشغيلها بما يحقق تحسين أدائها وتهيئتها للتمليك:

أولاً– الموقف التشغيلي:

1 – الموقف التشغيلي للمصانع التابعة للشركات المركزية، حيث يوجد عدد (14) شركة صناعية تعمل تحت إشراف جهات مركزية ويتبعها (70) مصنع، يشتغل منها نحو (80%) والباقي متوقف عن العمل لأسباب مختلفة .

2 – الموقف التشغيلي للمصانع التابعة للشعبيات، التي يبلغ عددها نحو (200) مصنعاً عاماً، إضافة إلى المصانع التي تم تمليكها خلال الاعوام (1988 – 1993) والبالغ عددها (150) مصنعاً بمعنى أن هناك (350) مصنع تابع للشعبيات يتركز معظمها بشعبيات طرابلس– بنغازي– جفارة على التوالي، ويعمل بالمصانع العامة المستهدف تمليكها حوالي (20) ألف عامل ويبلغ متوسط مرتباتهم الشهرية نحو (6) مليون دينار ليبي.

توضح بيانات الحالة التشغيلية للمصانع والخطوط الإنتاجية التابعة للشعبيات تفاوت معدلات التوقف من شعبية إلى أخرى، وكمؤشر عام فإن (70%) من المصانع العامة متوقفة عن الإنتاج الأمر الذي يستوجب بحث أسباب ذلك وإيجاد المعالجة اللازمة يحقق تفعيل وتنشيط انتاجية هذه المصانع، ويساعد على تنفيذ برنامج توسيع قاعدة الملكية المعتمد، ويخفف الأعباء على صندوق دعم الصناعات المحلية المستهدف منه سداد مرتبات العاملين بمعظم هذه المصانع.

ثانياً– أسباب توقف المصانع:

بدراسة أوضاع المصانع المتوقفة، يمكن حصر أهم اسباب توقفها في الآتي:

1– الإدارة: نظراً لتولي الإدارات العامة للشركات كافة الأعمال التجارية والمالية والفنية بشكل مركزي في السابق، وعدم إلمام أغلب إدارات المصانع بهذه الاعمال مما أدى إلى ضعف الإدارات التنفيذية والإشرافية لهذه المصانع وساهم في عدم استمرارية التشغيل.

2 – التمويل: نقلت معظم المصانع للشعبيات بدون رأس مال عامل باعتبار أن الأمور المالية كانت تحت سيطرة الإدارات العامة، وعدم وجود مصادر متاحة للتمويل لأمر الذي أدى إلى عدم توفر مستلزمات التشغيل وبالتالي التوقف عن الإنتاج.

3 – السوق: في ظل سياسة السوق المفتوح وعدم تفعيل تنفيذ التشريعات المتعلقة بحماية المنتجات المحلية، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف آليات التسويق في بعض الأحيان ادى إلى عدم قدرة بعض المصانع على تسويق منتجاتها وتوقفها.

4 – الحالات الفنية للآلات: ضعف برامج الإحلال والتطوير خلال عقد التسعينيات أدى إلى تهالك الآلات والمعدات، وبالتالي تدني معدلات التشغيل وعدم مواكبة بعض المنتجات لمتطلبات السوق الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة هذه المصانع على تحقيق مستهدفاتها من الإنتاج وتوقف بعضها عن التشغيل.

5– الإشراف والمتابعة: ضعف عملية الإشراف والمتابعة ونقص العناصر الفنية المؤهلة بمعظم اللجان الشعبية للشعبيات، أدى إلى تراكم المشاكل والصعوبات بهذه المصانع، (الجهاز التنفيذي للتنمية والاستثمار الصناعي، 2004، ص 2– 4).

بالإضافة للتقرير السابق، وردت جملة من المشكلات والصعوبات بالتقرير المفصل عن النشاط الصناعي للشركات والمصانع والوحدات الإنتاجية التابعة للشعبيات والصادر عن مركز المعلومات والتوثيق الصناعي لعام (2004) ومن بينها:

1- توقف معظم المصانع والوحدات الإنتاجية بسبب انتهاء العمر الافتراضي وعدم قدرة الشعبيات على استبدال الخطوط القديمة بتقنية جديدة لمواكبة التطور في الصناعة.

2 – انفتاح السوق وعدم القدرة على المنافسة ادى إلى نقص المبيعات وتكدس الإنتاج.

3- عدم توفر السيولة المالية وعدم تسهيل اجراءات الاقتراض اللازمة لتوفير المواد الخام ومستلزمات التشغيل، وتسديد مرتبات العاملين.

4- وجود عمالة زائدة في معظم المصانع.

5- ارتفاع قيمة الديون والالتزامات المستحقة على معظم المصانع والوحدات الإنتاجية.

6 – ارتفاع قيمة المدينون في بعض المصانع ادى إلى تسرب السيولة وعدم تمكن تلك المصانع من استرداد القيم المالية المستحقة على الجهات المدينة.

7- زيادة اسعار مستلزمات التشغيل المحلية انعكس على زيادة تكلفة المنتجات وعدم القدرة على المنافسة في السوق.

8- عدم وجود برامج للصيانة والإحلال والتطوير.

9- نقص القدرات القيادية المتخصصة والملمة بالمتغيرات والمستجدات الاقتصادية، ورسم السياسة التصنيعية المناسبة.

10- انعدام البرامج التدريبية والتأهيلية لأجل الرفع من كفاءة وقدرات العاملين وتأهيلهم.

الخطط والمشروعات المقترحة:

على الرغم من الصعوبات التي واجهت مسيرة الصناعة في ليبيا وتفاقمها بمرور الوقت وتغير المستمر للجهات القائمة على القطاع. الا من المهم تسليط الضوء على المجهودات الهادفة إلى الرفع من مستوى عطاء القطاع وتحسين اوضاعه ومن هذه الجهود نشير إلى:

أ – قدمت لجنة دراسة الصناعات المستقبلية بالجماهيرية العظمى (سابقاً) بمركز البحوث الصناعية التابع آنذاك للجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، تقريرها المرحلي الاول في شهر يوليو في سنة (1999)، الذي تناول ما انجزته اللجنة حتى تاريخ اعداد التقرير ممثلا فيما يلي:

1- تحديد مهام اللجنة بشكل محدد يتمشى وقرار تشكيلها. وقد تم تحديد هذه المهام على النحو الاتي:

تجميع الدراسات السابقة في مجال الصناعات المستقبلية وتقييمها وتحديثها.

إجراء مسح وجمع المعلومات حول الصناعات المستقبلية في العالم.

إجراء حصر للصناعات المستقبلية المحلية وتقييمها.

- إعداد قوائم بأولويات الصناعات المستقبلية والبحوث في المجالات السابقة، ووضع اولويات ممكنة التطبيق في ليبيا.

- إجراء دراسات معمقة لتلك الاولويات بهدف تنمية وتوطين بعض الصناعات المستقبلية في ليبيا.

- تحديد الجوانب البحثية والجوانب الصناعية في كل الصناعات المستقبلية.

- دراسة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والصناعية للصناعات المستقبلية في ليبيا.

وقد حددت مجالات الصناعات المستقبلية في كل من: تقنية المواد، التطبيقات الصناعية للطاقة المتجددة، التقنية الحيوية، البرمجيات، الصناعات الالكترونية.

هذا وقد حددت اللجنة مفهوم للصناعات المستقبلية بأنها " صناعات متقدمة تستخدم علوماً وتقنيات حديثة تفي بالمتطلبات المستقبلية للإنسان، وتكون قادرة على مواكبة التطورات العصرية، وتستجيب للاكتشافات العلمية المستقبلية" (مركز البحوث الصناعية،1999، ص3).

ب – خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الصناعة للفترة من (2001– 2005)، أو ما عرف بالاستراتيجية العامة لقطاع الصناعة والمعادن، من قبل الهيئة العامة للتصنيع (2000-2002) التابعة مباشرة للجنة الشعبية العامة، وتضمنت خطة القطاع العام وخطة التحول نحو الانتاج (القطاع الاهلي)، وتشمل هذه الخطة تقييم للاستراتيجيات السابقة – سبق تناولها آنفا- والاستراتيجية والسياسات القادمة بما ينسجم مع التوجهات الجديدة الواردة بالاطار الكلي لخطة التنمية، كما تضمنت الخطة المشروعات الجديدة المقترح تنفيذها خلال فترة الخطة واساليب التمويل والتي تم التركيز فيها على المشاركة الاجنبية وتفعيل دور القطاع الأهلي. وبالإمكان الإشارة إلى المحاور الرئيسية لهذه الاستراتيجية ممثلة في:

اولاً– الاستراتيجية:

انطلاقا من التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم، وتأثيرها على الاقتصاد الوطني الليبي، وفي إطار تطبيق التشريعات التي تهدف إلى فتح المجال أمام القطاع الأهلي لمزاولة النشاط الاقتصادي، وفي ظل المعطيات الجديدة التي أقرها الإطار الأولي لخطة التنمية (2001– 2005)، التي ترتكز على تحقيق تغيير جوهري في هيكل الاقتصاد الوطني، وفي ظل الاستراتيجية العامة للخطة التي تهدف إلى تفعيل النمو الاقتصادي، من خلال رفع المستوى المعيشي، بزيادة الكفاءة الاقتصادية وباعتبار ان النمو في القطاع الصناعي يمثل أحد المحركات الأساسية للنمو المنشود... عليه فإن خطة التنمية في القطاع ترتكز على المنطلقات الأساسية التالية:

1- اختيار الصناعات التي تحقق انتاجا وبهيكل من التكلفة يتيح إمكانية المنافسة في السوق الخارجي للصناعات الوطنية من خلال التركيز على تخفيض التكاليف وتحسين النوعية.

2– استبدال استراتيجية التصنيع التي تستند على الانتشار الواسع للصناعة او ما يعرف بالتنمية المتوازنة إلى استراتيجية انتقائية ترتكز على الصناعات التي تتمتع بميزة نسبية وتعتمد على الموارد المحلية ولها مقومات التطور.

3- إعادة تنظيم القطاع الصناعي، بإعادة هيكلية المنشآت الصناعية العامة مالياً وإدارياً وتوفير المناخ الاقتصادي الملائم والسعي إلى تحقيق نوع من الاستقرار الهيكلي في القطاع.

4- توفير مستلزمات الإنتاج وقطع الغيار بما يمكن من تعظيم استغلال الطاقات الانتاجية القائمة. وتقوية الحماية بالتعرفة الجمركية من خلال رفع معدلات التعرفة الجمركية على الصناعات المراد حمايتها لفترة محدودة ترفع بعدها. وتحرير الأسعار الصناعية تدريجيا وتوفير مناخ المنافسة وتوفير خدمات المرافق لتلك المواقع.

5- توفير المناطق الصناعية للمستثمرين الوطنيين وتوفير خدمات المرافق لتلك المناطق. وكذلك توفير التمويل اللازم للصناعات والمشروعات الصناعية الواعدة والصناعات المساندة والصغرى. وأيضاً تنظيم الإنتاج على أسس سليمة من خلال المعايير المطبقة دولياً واستخدام الطرق والوسائل المعلوماتية الحديثة والسيطرة على النوعية.

6- تشجيع رأس المال الأجنبي للمساهمة في عمليات الاستثمار والتشغيل المشترك لضمان زيادة ورفع الكفاءة الاقتصادية للصناعات القائمة والجديدة وبما يكفل تدريب العاملين.

7- الاستفادة من الطاقات الانتاجية المعطلة، بما يمكن من الاستجابة للطلب المحلي وتحقيق فائض للتصدير وذلك قبل الدخول في مشاريع استثمارية جديدة عدم التوسع في الصناعات التي تعتمد بشكل كبير على المواد الخام والسلع الوسيطة المستوردة.

8- تنفيذ الصناعات التي تقوم على المواد الخام والمدخلات المحلية وتكون ذات جدوى اقتصادية، مثل صناعة مواد البناء والصناعات التي تقوم على الملاحات الطبيعية.

9- تفعيل برنامج التمليك خاصة للمشاريع التي يستطيع القطاع الأهلي إدارتها بكفاءة. وفك ارتباط الصناعات المملكة بالقطاع العام.

10- متابعة التطور التكنولوجي وطرق الانتاج الحديثة. وتأمين استراتيجية تسويقية منافسة.

11- تحقيق الكفاءة من خلال التركيز على التخصص الأساسي في المنشآت الصناعية.

ثانياً- الاهداف العامة لسياسة التصنيع المستقبلية:

1- تحقيق اقصى كفاءة اقتصادية ممكنة للمنشآت التي تم تشييدها من خلال الوصول بالطاقات الانتاجية القائمة من حوالي (42%) عام (2000) إلى معدلات تشغيل مرضية لا تقل عن (70%) في السنة الاخيرة من الخطة.

2- إضافة طاقات إنتاجية جديدة خلال الفترة (2001- 2005) بما يتيح تحقيق معدل نمو مناسب ويزيد من مساهمة القطاع في الناتج المحلي غير النفطي من (8.6%) تقديري عام (2000) إلى (11.8%) عام (2005).

3- الاعتماد على الذات في توفير الموازنة التشغيلية المستوردة بنسبة تصل إلى (80%) في نهاية فترة تنفيذ الخطة.

4- زيادة مساهمة النشاط الصناعي في الصادرات غير الصناعية.

5- توفير فرص عمل جديدة بتنفيذ مشروعات جديدة وتنفيذ برنامج التحول نحو الانتاج.

6- إحداث تطور كبير في الميزان السلعي في كثير من السلع الصناعية لصالح الإنتاج المحلي برفع نسبة مساهمة المنتجات الصناعية المحلية في تغطية الاحتياجات في الكثير من السلع.

7- المحافظة على الأصول التي تم تشييدها وإطالة عمر الآلات والمعدات من خلال تنفيذ برامج الإحلال التطوير.

8- إعادة الهيكلة الاقتصادية والتمويلية للقطاع وتهيئة مناخ اقتصادي مواكب للأسلوب الجديد في عملية التنمية الاقتصادية وإعادة النظر في أساليب ونظم الإدارة بما يزيد من فاعليتها، (الهيئة العامة للتصنيع، 2000، ص 7- 9).

ج - اقترحت اللجنة الشعبية العامة ممثلة في شؤون الإنتاج، الخطة الخمسية للتحول للإنتاج للفترة (2001– 2005)، بهدف معالجة بعض المعضلات التي طرأت على المجتمع بسبب زيادة إعداد الباحثين عن عمل، وعدم تناسب فرص العمل المتاحة بمواقع العمل مع هذه الأعداد، الأمر الذي دعا إلى ضرورة ايجاد فرص عمل بديلة لتشغيل هذه الأعداد من الباحثين على العمل وكذلك العمالة الزائدة عن حاجة الجهات الإدارية العامة والشركات العامة / وذلك بتحويلهم للإنتاج، سواء بتحويل بعض الانشطة والوحدات الصناعية بإدارتها لحساب العاملين بها، أو عن طريق منح قروض استثمارية بإجراءات بسيطة وفوائد ميسرة للفئات المذكورة آنفا. وقد استهدفت الخطة توفير عدد (300000) فرصة عمل إنتاجية من خلال المشروعات المقترحة. وتنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية وتوجيهات النظام وقرارات اللجنة الشعبية العامة بخصوص تنفيذ برنامج التحول للإنتاج آنذاك، صدر قرار الأمين المساعد لشؤون الإنتاج رقم (44) لسنة (2000)، بتشكيل لجنة لإعداد الخطة الخمسية للتحول للإنتاج.

وللوصول إلى تطبيق أمثل لخطة التحول للإنتاج لابد من إحداث تغيير جدري في الهياكل التنظيمية والإدارية وتعديل بعض القوانين واللوائح فيما يخص هذا البرنامج، الأمر الذي يدعو إلى دعم القطاع الأهلي لأنه أكثر قدرة على زيادة الإنتاج وتنويعه وتنمية الصادرات وكذلك اهتمامه الكبير بالوصول إلى مواصفات فنية جيدة وتخفيض التكاليف بما يمكن من تسويق الإنتاج بأسعار منافسة.

الأسس والسياسات والأهداف العامة لخطة التحول للإنتاج:

عند إعداد خطة التحول للإنتاج تم الأخذ بعين الاعتبار أن تحقق الأهداف والسياسات العامة للمجتمع في تنفيذ برنامجها وأهم هذه الأهداف ما يلي:

1- الاستغلال الأمثل للمدخلات والمواد الخام المحلية والمنتجات الوسيطة التي تنتجها المجمعات الصناعية القائمة مثل مجمع "ابي كماش" للصناعات الكيماوية، ومجمع رأس الانوف لتصنيع النفط والغاز، ومجمع الحديد والصلب.

2- مراعاة حاجة السوق من السلع الضرورية وبما يحقق قيمة مضافة تساهم في خلق ثقافة صناعية بالمجتمع الليبي وتصدير الفائض.

3- خلق أكبر عدد ممكن من فرص العمل للباحثين عن عمل والمحولين للإنتاج من الراغبين والعمالة الزائدة بالأجهزة الإدارية والشركات العامة.

4- أن تحقق السلع التي يتم تصنيعها من مواد خام يتم توريدها من الخارج وفر في النقد الاجنبي يزيد عن الوفر الذي يحققه توريدها تامة الصنع.

5- العمل قدر الإمكان على استغلال مخلفات الإنتاج بإعادة تصنيعها والاستفادة منها.

6- التوزيع المتوازن للوحدات الانتاجية على مختلف المناطق مما يحقق تنمية مكانية. والرفع من مستوى المعيشة لذوي الدخل المحدود.

- المساهمة في تحويل المجتمع الليبي إلى مجتمع إنتاجي وذلك بتحويل القطاعات الخدمية إلى قطاعات إنتاجية والتي بدورها تساهم في تخفيف العبء على الميزانية العامة وتقليل الانفاق العام، وإقامة مشاريع صناعية صغيرة لا تتحقق جدواها الاقتصادية بإقامتها كمشروعات كبيرة، وتحسين جودة المنتجات وخفض تكاليف الانتاج.

ولتحقيق الأهداف العامة للخطة لابد من اتخاذ جملة من الاجراءات أهمها:

1- ضرورة افساح المجال أمام القطاع الأهلي ودعمه وتشجيعه وازالة القيود والعوائق التي تعيق تحقيقه للهدف المرجو منه.

2- تسهيل إجراءات الحصول على رخص مزاولة الأنشطة المختلفة وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بها.

3- إعطاء أولوية تنفيذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الأهلي والاقتصار في تنفيذ المشروعات الكبيرة والاستراتيجية والتي تحتاج إلى تكاليف استثمارية كبيرة جداً على القطاع العام.

4- تنفيذ برنامج الإقراض لتمويل المشروعات المقترحة بالخطة وبفائدة بسيطة لا تتجاوز ثلث النسبة المعمول بها في المصارف.

5- منح المشاريع التي تعتمد على المواد الخام محلية وكذلك المشروعات المعدة للتصدير الأولوية في الاستفادة من المزايا والاعفاءات.

6- تبني وتنفيذ خطة إعلامية للإعلان عن الأنشطة والمشاريع المقترحة بالخطة وإصدار كتيبات ونشرات استرشادية وإقامة المعارض للشركات العالمية المصنعة للآلات ومستلزمات التشغيل، للاطلاع على أحدث التقنيات ووسائل الإنتاج لاختيار أفضلها وأقلها كلفة واستهلاكاً للطاقة وملائمة للبيئة المحلية واتباع اسلوب التوريد الجماعي للآلات والمعدات.

7- توفير العديد من وسائل التشجيع والحماية للاستثمار في القطاع الأهلي كإنشاء المناطق الصناعية وتوفير المرافق والخدمات بها وتخفيض الرسوم والضرائب وتوفير خدمات التدريب والاستشارات الفنية. واختيار التقنيات الملائمة للبيئة وضمان حمايتها وبالتالي حماية للانسان.

8- استغلال المناطق الصناعية القائمة لتوطين المشروعات المقترحة لتسهيل متابعتها وتقديم الخدمات لها. وأن تكون المشروعات المقترحة ذات تقنيات تتناسب مع قدرات المستهدفين للتحول للإنتاج.

9- تشجيع الاستثمار واتاحة فرصة للمستثمرين العرب والأجانب وفق التشريعات النافذة. والاهتمام بتوفير المواد الخام ومستلزمات التشغيل للمصانع القائمة وتطويرها وتحديثها حتى لا تتوقف. وحماية السلع المنتجة محليا في السوق المحلي. واستخدام الاساليب العلمية الحديثة في إدارة وتشغيل المصانع والوحدات الإنتاجية بكفاءة عالية، (شؤون الإنتاج، 2000، ص2-5).

د- خطط التنمية الصناعية للشعبيات (سابقا) (2008- 2012): حيث حرصت اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن منذ توليها لمهامها أن تكون انطلاقة عملها اعتماد خطة عمل علمية وعملية واعتماد آلية لتنفيذها وتأسيسا عليه كان أسلوب العمل الجماعي هو سمة عملها، فشكلت اللجان الفنية المتخصصة من المختصين وذلك لدراسة التنمية الصناعية المكانية بشعبيات الجماهيرية (سابقا) المختلفة لهدف إحداث تنمية صناعية، وصولا لتوطين العديد من المشاريع الصناعية التي تساهم في النهوض بمستوى الاقتصاد الوطني وذلك من خلال الاستفادة من الموارد المحلية لإقامة العديد من الصناعات التي تعتمد على موارد كل شعبية للمساهمة في تشغيل الباحثين عن العمل وتوفير العملة الصعبة والمساهمة في توفير المنتجات المحلية بدل المستوردة وبذلك يكون القطاع قد ساهم في تحسين مستوى المعيشة للأفراد بدل التركيز على بعض المناطق والمدن الكبيرة، وتهدف الدراسات المتعلقة بالشعبيات في إطار هذه الخطط إلى معرفة الامكانيات المتاحة لكل شعبية على حدا، ومعرفة الأنشطة القائمة للشركات الصناعية والمصانع المملكة ومصانع القطاع الأهلي سواء تشاركيات أو أنشطة فردية أو حرفية وذلك تأسيسا لدراسة خطة تنموية صناعية للشعبيات من خلال الإمكانيات المتاحة ومن ثم إعداد مقترح لإقامة العديد من المشاريع التي تعتمد على الخامات المحلية.

كما اقترح في الخطة تنفيذ مشروعات صغيرة ومتوسطة وكبيرة يمكن تنفيذها من خلال مزاولي الأنشطة الاقتصادية المختلفة المتمثلة في الأفراد والتشاركيات والشركات المساهمة والعامة وكذلك من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار التشريعات والقوانين النافذة.

أما أهداف هذه الخطة فهي تتناول النقاط التالية:

1- المساهمة في التنمية المكانية والاجتماعية والاقتصادية.

2- خلق فرص عمل جديدة.

3- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمواد الخام المتوفرة بكل شعبية.

4 – إنتاج سلع للسوق المحلية أو التصدير.

5- المساهمة في تحول المجتمع من مجتمع استهلاكي إلى مجتمع إنتاجي والرفع من مستوى معيشة الأفراد.

6 – تقديم خدمات متميزة لجذب الاستثمار الأجنبي لتنفيذ مشروعات استثمارية تساهم في التنمية الاقتصادية.

7- تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الضرورية.

8- أحداث تنمية صناعية شاملة والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.

10 – تنفيذ وتشغيل مشروعات الخطة عن طريق قطاع اهلي (شركات مساهمة – تشاركيات – نشاط فردي).

مساهمة القطاع الاهلي في التنمية من خلال مدخراته دون الاعتماد على خطة تمويل الدولة.

أدوات التنفيذ ومصادر التمويل للخطة:

اولاً– ادوات التنفيذ:

في إطار تنفيذ المشروعات الصناعية الواردة بالخطة لابد من وجود ادوات تقوم بتنفيذها وهي:

1- القطاع الأهلي (شركات مساهمة – تشاركيات – نشاط فردي).

2- الشركات والمصانع العامة.

3- برنامج تطوير وإحلال للمصانع القائمة.

4- الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً– مصادر التمويل:

تتمثل مصادر التمويل لإقامة مشروعات الخطة حيث يتحقق تنفيذها على أرض الواقع وتتحقق الأهداف التي ستقام من أجلها في المصادر التالية: المصادر التخصصية (مصرف التنمية – المصرف الزراعي) – المصارف التجارية – صندوق التشغيل – الاستثمار الأجنبي المباشر ميزانية التحول – تمويل ذاتي – تمويل بالأسهم عن طريق سوق الأوراق المالية.

المناطق الصناعية:

في إطار نهضة صناعية حديثة عامة تشمل كافة الشعبيات وذلك تحقيقا لمبدأ التوزيع العادل للأنشطة الصناعية على مختلف المناطق في البلاد، ومواكبة للتطورات الاقتصادية والصناعية العالمية الحديثة، قامت اللجنة الشعبية العامة بإصدار القرار رقم (146) لسنة (2006) بشأن إنشاء الهيئة العامة للمناطق الصناعية والذي أعطي لها الصلاحيات التالية:

1- الإشراف على إقامة المناطق الصناعية وتطويرها وتشغيلها وإدارتها.

2- إعداد الدراسات والخطط والبرامج لتحديد المناطق الصناعية وتوزيعها على مناطق ليبيا على أساس اقتصادي، وجذب الاستثمارات المختلفة للمشاركة فيها، اختيار المساحات ال مختارة لإقامتها وتحديد المناطق وتخصيصها بالتنسيق في ذلك مع الجهات ذات الاختصاص.

3- إعداد الدراسات والرسومات والتصاميم وفقا للنموذج الذي تعتمده اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن لإقامة المناطق الصناعية، وإتخاذ ما يلزم نحو تنفيذ وإقامة المنشآت ومشروعات البنية التحتية من طرق وصرف صحي ومياه أمطار وكهرباء وغاز ورصف وغيرها، وإتمام الاجراءات الإدارية المتعلقة بالمواقع المختارة لإقامة المناطق الصناعية.

4- تملك العقارات والمنقولات اللازمة لتحقيق أغراض المناطق الصناعية، واستقبال طلبات المستثمرين والبث فيها وإبرام عقود التشغيل والاستثمار بشأنها، إعداد التقارير الفنية ذات العلاقة بنشاطها إحالتها دوريا لأمانة اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن.

5- يجوز للهيئة بحكم قرار إنشائها أن تباشر عمليات التطوير والتشغيل والإدارة بنفسها أو التعاقد مع لمستثمرين الليبيين والأجانب الراغبين في القيام بتلك المهام.

أهداف الهيئة وفق الخطط المقترحة:

1- تخفيض تكاليف الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الصناعية.

2- تحسين التوزيع العمراني والسكاني في التجمعات السكنية.

3- خفض التلوث البيئي والحد من التوسع الصناعي على حساب المناطق الزراعية والعمرانية.

4- زيادة حجم القاعدة الاقتصادية برفع وزيادة القدرة والكفاءة الإنتاجية والوظيفية.

5- تحديد أولويات الصناعات الجديدة وإعداد الأيدي العاملة المتخصصة اللازمة لذلك.

6- ترسيخ الصلات بين التنمية وإعادة البناء، وإيجاد الحلول الجذرية لتفادي المزيد من تركيز الصناعات في المدن الكبيرة.

7- النهوض بنظام اجتماعي ومهني جديد إلى جانب علاقات إنتاجية ضمن مجمعات البناء الصناعي.

8- دعم مراكز الخدمات الخاصة المساندة للصناعة في ميادين الاستشارات الفنية والاقتصادية والهندسية والإدارة وتدريب العاملين وتحسين مراقبة الجودة

قائمة المراجع:

1- أمانة اللجنة الشعبية العامة، شؤون الانتاج، 2003.

2- أمانة اللجنة الشعبية العامة، الجهاز التنفيذي للتنمية والاستثمار الصناعي، تقرير حول الحالة التشغيلية للمصانع ومتطلبات إعادة التشغيل.

3- اللجنة الشعبية العامة، الهيئة العامة للتصنيع، ملخص خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الصناعة للفترة (2001- 2005)، نوفمبر 2000.

4- اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العامة للتصنيع، الصناعة واقع وآفاق، ديسمبر 2000.

5- اللجنة الشعبية العامة، شؤون الإنتاج، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، السياسة الصناعية لشؤون الانتاج، يناير 2004.

6- اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، خطة التنمية الصناعية لشعبية طرابلس (2008 – 2012)، 2008.

7- اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، التقرير المبدئي للجنة تقييم وتخطيط البرامج الصناعية، فبراير 1999.

8- مجس التخطيط العام، تقرير اللجنة المشكلة بقرار الاخ أمين مجلس التخطيط العام رقم (4) لسنة 1369 و.ر 2001، بشأن تقييم عدد من الشركات الصناعية الهامة، يونيو 2002.

9- مجلس التخطيط العام، التقرير الأول للجنة مراجعة وتقييم أوضاع الشركات الصناعية العامة، 2001.

10- مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، تقرير مفصل عن النشاط الصناعي للشركات والمصانع والوحدات الإنتاجية التابعة للشعبيات خلال الفترة من 1/1 حتى 1372/12/31 و.ر (2004).